

## قطر

تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي لدولة قطر، في ظل تقدم الجهود الحكومية الساعية لتطبيق استراتيجية التنمية الوطنية الثانية والتي تولي دوراً هاماً للقطاع الخاص من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي. كما انتعشت أوضاع المالية العامة وتزايدت ثقة المستثمرين بفضل الخطوات التي اتخذتها الحكومة في أعقاب الأزمة الخليجية في العام ٢٠١٧ والتي شملت ضبط الإنفاق وضح السيولة في النظام المصرفي وإعادة توجيه مسار التجارة الخارجية بالإضافة الى الاستفادة من ارتفاع أسعار الطاقة. وفي المقابل تشمل المخاطر الرئيسية لأفاق النمو القطري، الارتباط القوي بأسعار الطاقة العالمية وتدفقات رأس المال وزيادة المنافسة في أسواق الغاز الطبيعي المسال.

### الاستثمار الحكومي يدعم النشاط غير النفطي

أسعار الطاقة مقارنة بالمستويات المنخفضة التي بلغت في العام ٢٠١٦. وسجلت قطر فائضاً مالياً في العام ٢٠١٨ (٢,٢% من الناتج المحلي الإجمالي)، والذي من المتوقع أن يرتفع إلى ٣,٢% بحلول العام ٢٠٢١ في ظل استمرار جهود ضبط النفقات واستقرار أسعار الطاقة.

وسيوّدي تحسن أوضاع المالية العامة في إحداث تأثيرات إيجابية على مستوى الدين العام. ففي حين لجأت الحكومة القطرية إلى أسواق الدين في العام ٢٠١٨ وأوائل العام ٢٠١٩ - للحصول على أسعار مواتية على خلفية الاقبال الهائل من جهة المستثمرين - فأصدرت أدوات دين بقيمة إجمالية تقارب ٢٤ مليار دولار، إلا أنه من المتوقع أن تتخفف مستويات الدين من ٥٣% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨ إلى ٤١% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠٢١.

### الحساب الجاري الخارجي سيواصل تحقيق الفوائض

أما على صعيد الحساب الجاري الخارجي، والذي عاد مرة أخرى لتحقيق فائض في العام ٢٠١٧ وبلغ ٨,٣% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨، فإنه من المتوقع أن يواصل تحقيق فائض مالي خلال الفترة المقبلة. وعلى الرغم من التراجع الهامشي الذي سجله في العام ٢٠١٩ وانخفاضه إلى ٦,٤% من الناتج المحلي الإجمالي على خلفية تراجع أسعار النفط والغاز إلا أنه من المقرر أن يستفيد الحساب الجاري الخارجي على المدى المتوسط إلى الطويل من ارتفاع صادرات الغاز والعائدات على الأصول الخارجية لجهاز قطر للاستثمار والتي تقدر بحوالي ٣٢٠ مليار دولار (٦٧% من الناتج المحلي الإجمالي)، فيما يعد من الاحتياطيات الكبرى التي يمكن من خلاله امتصاص الصدمات الاقتصادية مثل الحظر الذي فرض على قطر في العام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في ظل تحسن الحساب الجاري الخارجي، انتعشت الاحتياطيات الرسمية لمصرف قطر المركزي وبلغت في مارس مستويات ما قبل الحظر بقيمة ٣٣,٥ مليار دولار (٦,١ أشهر من الواردات).

### نمو ائتماني قوي مع عودة ارتفاع ودائع غير المقيمين

نجح القطاع المصرفي من تخطي صدمة هروب رأس المال غير المقيم وشح السيولة المرتبط بالأزمة الخليجية في العام ٢٠١٧. حيث عادت الودائع الأجنبية مرة أخرى (+٢٩% على أساس سنوي)، وبلغ نمو ائتمان القطاع الخاص أعلى مستوياته منذ ثلاثة أعوام (+١٢,٦% على أساس سنوي) وتحسنت مستويات السيولة الإجمالية .

### أهم المخاطر الرئيسية تتمثل في تقلب أسعار الطاقة وارتفاع مستويات المنافسة للغاز الطبيعي المسال

تواجه قطر بعض التحديات بما في ذلك الحساسية المستمرة اتجاه تقلب أسعار الطاقة العالمية وتدفقات رأس المال بالإضافة إلى زيادة المنافسة في قطاع الغاز الطبيعي المسال (خاصة من أستراليا والولايات المتحدة) بما قد يؤدي إلى الضغط على الأسعار.

ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو الاقتصادي إلى ٢,٦% في العام ٢٠١٩ مقابل ١,٦% في العام ٢٠١٨، على خلفية انتعاش إنتاج قطاع الهيدروكربون (٤,٤%) واستمرار مكاسب النشاط غير الهيدروكربوني (٤,٤%) في ظل مواصلة جني ثمار الاستثمارات الحكومية الموسعة.

وعلى المدى المتوسط، ونظراً لارتباط مشاريع البنية التحتية بإقامة بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ والعمل على المضي قدماً في تطبيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ بصورة شاملة، فإنه من المتوقع أن يبلغ النمو غير النفطي حوالي ٤% بحلول العام ٢٠٢١. حيث من المقرر أن يتولى القطاع الخاص دوراً أكبر في دفع عملية التنويع الاقتصادي من خلال تعزيز القيمة المضافة - في قطاعات مثل التصنيع والخدمات والنقل والعقارات - وفقاً لاستراتيجية التنمية الوطنية الثانية ٢٠١٨-٢٠٢٢، والتي تولي أولوية كبرى لرفع متوسط إنتاجية العمال المحليين والأجانب، وهو الأمر الذي يفسر جزئياً إصدار قرار حكومي العام الماضي يقضي بمنح فترات إقامة طويلة الأمد للوافدين من ذوي المهارات العالية والسماح بملكية أجنبية تصل نسبتها إلى ١٠٠% في جميع قطاعات الأعمال.

وفي ذات الوقت، من المتوقع أن يحصل قطاع الهيدروكربون على دعم كبير في العام ٢٠٢٠ على خلفية تشغيل مشروع برزان لإنتاج الغاز بتكلفة إجمالية تصل إلى ١٠ مليارات دولار والذي تم تأجيله أكثر من مرة. ومن المقرر أن يؤدي ذلك إلى زيادة إنتاج الغاز بنسبة ١٢% (٢ مليار قدم مكعب معياري يومياً) بما يساهم في زيادة كمية المكثفات والغاز الطبيعي المسال. إلا أن المساهمة الأكثر أهمية ستحدث على المدى المتوسط إلى الطويل عندما تزيد الطاقة الانتاجية للغاز الطبيعي المسال بأكثر من ٤٠% وصولاً إلى ١١٠ مليون طن متري سنوياً من خلال إضافة ٤ خطوط إنتاج جديدة للغاز الطبيعي المسال بحلول العام ٢٠٢٤.

### تراجع مستويات التضخم على خلفية ضعف أسعار السكن والمواد الغذائية

ظلت معدلات التضخم سلبية على مدار ستة أشهر متتالية (-١,٢%) على أساس سنوي نتيجة لاستمرار ضعف أسعار السكن / المرافق العامة في شهر مارس (-١,٦% على أساس سنوي) والنقل (-٢,٣%) على أساس سنوي) والمواد الغذائية (-٠,٦% على أساس سنوي) وذلك في سياق تباطؤ النمو السكاني (+٠,٣% على أساس سنوي إلى ٢,٧٤ مليون نسمة في مايو). وقد يستقر التضخم عند معدل سنوي نسبته -٠,٢% في العام الحالي قبل أن يرتفع العام المقبل إلى ٣,٠% مع إمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتسارع وتيرة النمو الاقتصادي.

### أوضاع المالية العامة تستفيد من جهود ضبط الإنفاق والإصلاح الاقتصادي

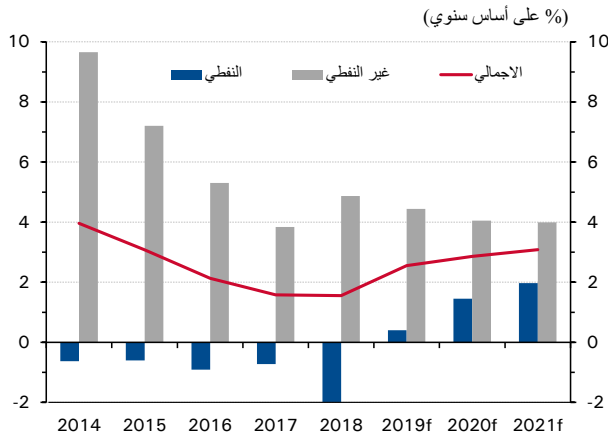
انتعش الوضع المالي لدولة قطر منذ أن بدأت الحكومة عملية الإصلاح المالي (دمج الوزارات وتحرير أسعار الوقود وما إلى ذلك) بعد تراجع أسعار النفط مع بدء ارتفاع

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧		
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	٢١٠	٢٠٠	١٩٢	١٩٢	١٦٧	مليار دولار	
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٣.١	٢.٩	٢.٦	١.٦	١.٦	% النمو السنوي	
- القطاع النفطي	٢.٠	١.٤	٠.٤	٢.٠	٠.٧	% النمو السنوي	
- القطاع غير النفطي	٤.٠	٤.٠	٤.٤	٤.٩	٣.٨	% النمو السنوي	
التضخم	٢.٣	٣.٠	٠.٢	٠.٣	٠.٤	% النمو السنوي	
ميزان المالية العامة	٣.٢	٢.٢	١.٧	٢.٢	٦.٥	% من الناتج المحلي الإجمالي	
الدين العام	٤٠.٩	٤٦.٧	٥٣.٠	٤٨.٥	٤٩.٨	% من الناتج المحلي الإجمالي	
الحساب الجاري	٤.٤	٤.٠	٦.٤	٨.٣	٣.٨	% من الناتج المحلي الإجمالي	

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

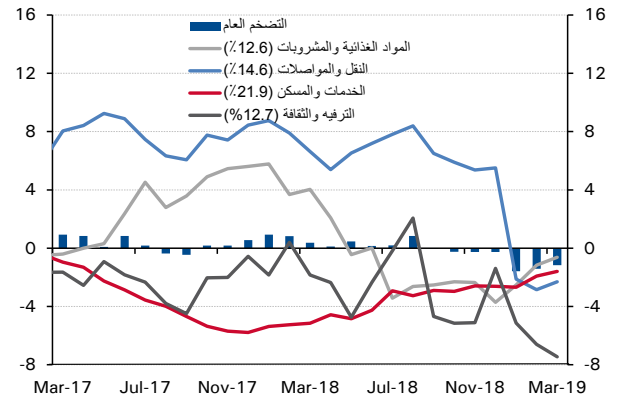
الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: التضخم

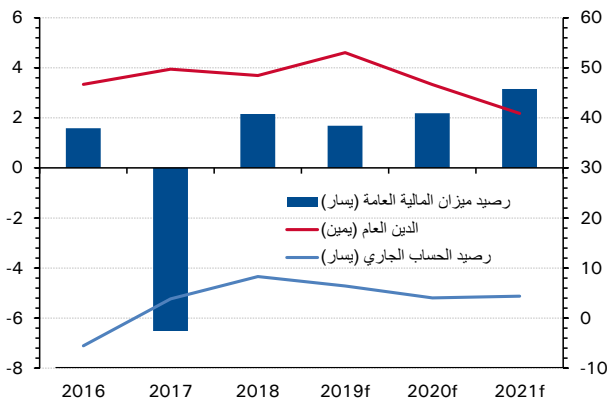
(% على أساس سنوي، الأوزان بين قوسين)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الرسم البياني ٣: الرصيد المالي والحساب الجاري والدين العام

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: احتياطات النقد الأجنبي

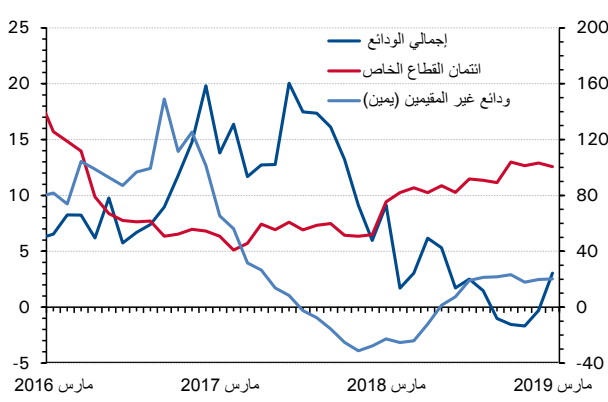
(مليار دولار)



المصدر: مصرف قطر المركزي

الرسم البياني ٥: نمو الودائع والائتمان

(% على أساس سنوي)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء